



تتفق مصادر الفقه السياسي الدستوري على أن (الدولة الحديثة هي دولة المواطنة التي يعيش فيها الجميع بتساو في الحقوق والواجبات، وهي دولة المؤسسات والفصل بين السلطات، وهي الدولة الديمقراطية التي يتم تداول السلطة فيها بسلمية مطلقة بقوة وملكية الإرادة الحرة للأجسام عبر الصناديق الانتخابية) ، السؤال الذي طرح في الملتقى العلمي الأول للجمعية العراقية للسياحة والتنمية البشرية: هل نحتاج إلى بناء دولة حضارية في العراق على ركام دولة الكونيات وفاسد المحاصصة أم واصلنا شعار الحضارية لنحن بحاجة إلى بناء الإنسان العراقي من جديد والاستثمار في راسمال المعرفة البشرية...؟ فلسفة السياسة: إدارة الدولة من اهم وأخطر المراحل التي

يمر بها بناء دولة الحديثة هي مراحل التحول الأولى من النظم غير الديمقراطية إلى نظام ديمقراطي حديث يتم فيه رسم وتمكين البنية الأساسية لهذه الدولة وتبقى الهوية الوطنية هي ايضا الدستور الضمني غير المكتوب ، مشكلة عراق اليوم عدم الحفاظ على الهوية الوطنية لدولة المواطنة وتطبيق نموذج دولة الكونيات في نموذج للمحاصصة انتهت إلى فشل واضح ... يتطلب تصحيح أخطاء التأسيس الدستورية ، لإيضاح الهوية الوطنية من خلال عقد سنوري يعتمد مبدأ المواطنة واسس التعايش السلمي وفقا لإعلان دستوري متفق عليه برلمانيا وشعبيا.
لذلك يستند الأستاذ محمّد عبد الجبار الشبيوطي في نموذج بناء دولة حضارية حديثة في العراق على

والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الديني، والإصلاح التربوي، الخ.
تعمدتم المعركة ضد التخلف بالدرجة الأولى على تغيير المحتوى الداخلي للإنسان والمجتمع.
والعامل مع الإنسان والزمن والأرض والعلم والعمل.
وهذا هو الإنسان الحضاري، أو #المواطن\_الفعال\_الذي\_يشكل\_اللبننة\_الإساسية\_في\_بناء\_المجتمع\_والدولة\_الحضارية\_على\_الإنسان\_الذي\_يؤمن\_بهذه\_الكلمات\_أن\_ياخذ\_على\_عاتقه\_ مهمة\_تثقيف\_نفسه\_على\_التعامل\_الإيجابي\_مع\_عناصر\_الإنتاج\_الحضاري\_للتك\_الخصائص\_التي\_توجد\_في\_مضمون\_الدولة\_الحضارية\_ذاتها.
ولكن...اختلف مع الأستاذ الشبيوط في الإختفاء بنموذج الدوة الفلسفية لبناء العراق كدولة حضارية والأنتك على نهوض المواطن من سيات جاهلية البيروقراطية نحو صناديق الانتخابات لإحداث ما يمكن وصفه بالثورة الشاملة إعادة بناء العراق كدولة حضارية،

باعتبار أن التخلف يمثل خلاا حدا في المركب الحضاري، وهذا يشمل التخلف المنهجي، والتخلف السياسي، والتخلف الاقتصادي، والتخلف الإداري، والتخلف الاجتماعي، والتخلف الديني، والتربوي . الخ.
□ اطلاق عجلة الإصلاح الحضاري وهذا يشمل الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الإداري،

تطبيق برنامجها وان حدد بمسافات زمنية ، لكن جغرافية مجلس النواب السياسية تفرض متداخلة بقوانين مختلفة، كل منها يحاول فرض احتكاره للعنف بوسائل غير قانونية أدت الى ظهور جماعات أبو فلان وعلان، كل منها يفرض نفوذه بطريقته الخاصة، ناهيك عن سلطة عشائرها التي غادرت اعرافها الحميدة الى ممارسات لا عقلانية في العنف المنفلت، فضلا عن ذلك الذي يريد تحقيق طموحه القومي والانفصال عن العراق.
حلول عراقية مفترضة يتجسد فن السياسة في إدارة الدولة ويمكن تعريف التنمية السياسية بعدة تعاريف أكاديمية من بينها (تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة نسبيا وتسمنهد وإحداث تغييرات نوعية بالإضافة إلى التغييرات الكمية عن طريق الجهود المنظمة)، ويتحقق ذلك من خلال:

□ الموروث الديني المتناقض والمتغالب في صراعاته المجتمعية ضمن مظاهر شعائرية تجعل الحديث عن مثل هذه التسوية بعيدة المنال، الاستخدام السياسي له مفعج ولا مناص من الحديث عن ميراث الدم في مرحلة التسوية التاريخية الكبرى التي يجري الحديث عنها في هذه المرحلة، فميراث الدم قضية لا يمكن تجاهلها، بل تحتاج الى فتاوى دينية من جميع الأطراف تطوي صفحة وتفتح صفحة أخرى، ولكن ليس بطريقة((من لم تخمس أسديهم بدماء العراقيين)).

□ **حرب اهلية**
□ أي تسوية متجمعية تاريخية بعد حرب اهلية بحاجة الى خبرة دولية محايدة ومثل هذه الخبرة تأتي من تجارب الشعوب وقدرات الأمم المتحدة على حل النزاعات والمنظلمات الدولية المناظرة مثل منظمة حل الإزمات الدولية التي مقرها في بروكسل، وايضا المعاهد ومركز الأبحاث الدولية المعروفة، وتشكيل فريق عمل وطني من الجامعات العراقية للعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفريق اممي مناطر، يمكن أن ينتهي الى حلول تتبنى من قبل مجلس الامن الدولي.
\*ستوريا، يعترف عراق اليوم بهذه العهود الدولية، لكن ليس

للدولة سلطة واحدة تحتكر استخدام العنف في فرض سيادة القانون، بل هناك سلطات متداخلة بقوانين مختلفة، كل منها يحاول فرض احتكاره للعنف بوسائل غير قانونية أدت الى ظهور جماعات أبو فلان وعلان، كل منها يفرض نفوذه بطريقته الخاصة، ناهيك عن سلطة عشائرها التي غادرت اعرافها الحميدة الى ممارسات لا عقلانية في العنف المنفلت، فضلا عن ذلك الذي يريد تحقيق طموحه القومي والانفصال عن العراق.
حلول عراقية مفترضة يتجسد فن السياسة في إدارة الدولة ويمكن تعريف التنمية السياسية بعدة تعاريف أكاديمية من بينها (تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة نسبيا وتسمنهد وإحداث تغييرات نوعية بالإضافة إلى التغييرات الكمية عن طريق الجهود المنظمة)، ويتحقق ذلك من خلال:

اولا: العسود عن اجراء الانتخابات بطريقة القارمية واعتماد طريقة الانتخاب الفردي والوائف المتعددة.
ثانيا: تقليل عدد الاحزاب من خلال اجراءات قانونية صارمة للتمييز بين الاحزاب الوطنية والاحزاب المحلية.
الاحزاب الوطنية تشترك في انتخابات مجلس النواب.
الاحزاب المحلية تشترك في انتخابات مجلس النواب.
الاحزاب المحلية لا تشترك في الحكومة الاتحادية، الحزب الوطني يضم في مفاوضات اعضاء من 12 محافظة بواقع 2000 عضو لكل محافظة، يعتبر الحزب محليا اذا كان يضم في صفوفه اعضاء من اقل من 12 صحانفظة (11محافظة فما دون) ، يشترك في الانتخابات العامة الحزب الذي مضى على تاسيسه وتسجيله رسميا خمس سنوات، على أن تعلن الاحزاب الوطنية المتنافسة عن أسماء مرشحيها لتولي منصب رئيس الوزراء ضمن برنامجه الانتخابية.

ثالثا: المطلوب أن يكون هناك اشراف دولي مباشر على اعلان دستورى لحل الأزمة والتأسيس، وأن يتم الاستفتاء عليه في هذه الانتخابات بعد أن يخضع عمل مفوضية الانتخابات للحكمة وفقا للمعايير الدولية، وأبرزها وجود رؤية انتخابية وطنية

كسياسات عامة في برنامج محدد تلتزم بمعاييرها هذه المفوضية في منح الأحزاب اجازات ممارسة العمل السياسي.
رابعا: يتعرف الكثير من النواب بان العراق مدن بحوالي 32مليار دولار لأكثر من عشرين دولة فضلا عن صندوق النقد الدولي ، وخدمة الدين تتصاعد سنويا ، مشكلة العام الحالي ان ثمة تهديد بازمة اقتصادية دولية ويتوقع الدكتور طلال أبو غزالة في مقالته ان لن تضرب أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020 وتكون اشد من أزمة عام 2008 ربما تنجو منها اقتصاديات الهند والصين فيما تتعرض بلدان اوربية لخسائر هائلة .
خامسا: مطلوب من مراكز البحوث والدراسات واهل الاختصاص البحث في حلول عراقية تبدأ بما يصفه الدكتور الشبوط باخطأه التأسيس الدستورية وإيجاد الحلول المناسبة لها بغية تأسيس علاقة جدلية بين قيمة الإنتاجية والأجور في الحد من مفاسد السلطة وتحناج الى نظرية عراقية في الاقتصاد السياسي

تحقق نمووجا متجددا لبناء الإكائبات البشرية الشخصية .
متى تنطلق أطروحة الدولة الحضارية ؟؟
وأي انطلاقة حقيقية لبناء العراق كدولة حضارية تحتاج الى هذا النموذج المتجدد في تأسيس الدولة لإدارة القطاع الاقتصادي بعقلية صاحب الشركة وليس الخامنيات الاجتماعية بما يفتح المجال لتحويل القطاع العام الى شركات مساهمة ، وهذا يتطلب عقلية اقتصادية من القطاع الخاص لا تتعامل مع الدولة بأسلوب المغانم والريع السريع ، بل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بمفهوم انتاج المعرفة بمساهمات واقعية من رجال الاعمال العراقيين
تقوم على :

اولا: تعديل دستوري –قانوني، يضع مسارا للتنمية المستدامة حتى 2050 وفق خطط خمسية، تستبعد النفط تدريجيا عن التمويل لموازنة العامة وإيجاد البدائل الكفيلة باستحضار التمويل من القطاع الخاص الوطني والاجنبي في مشاريع محددة ، صناعية وزراعية، وفق جداول للجدوى والحاجة

## بناء الدولة الحضارية الحديثة في العراق :

# أخطاء التأسيس وإدارة الحلول

لها في ضوء رؤية التنمية المستدامة .
ثانيا: تشكيل مجلس وطني اعلى للتنمية المستدامة يشرف على تطبيق الخطط الخمسية خارج إطار المحاصصة أو التنافس السياسي، وتكون الموازنة العامة للدولة أحد نالفا: تصميم خارطة وطنية تحدث سنويا وفق معادلة تقليل الفقر وتخفيض معدل التضخم مقابل حوكمة تنفيذ الموازنة العامة، تعلن للناخب العراقي عن خفاء الحكومة في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة .

رابعا: يقوم مجلس النواب، حسب تكليفه الدستوري، بالمراقبة والمحاسبة عن نجاح أو فشل الموازنة المالية للدولة في أعمال الوزارات سنويا، فيما يكلف ديوان الرقابة المالية وهيأة الزاظمة ومكاتب المفتشين بإسزام الوزارة والجهاز الاستثمارية بعدم الخروج عن الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة وفقا للقرارات العراق بموجب الاتفاقات الدولية ذات العلاقة وبمئي اتفاقات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد .

**موازنة مالية**
خامسا: تطرح الوزارات فصليا تحليل (سوات) عن تطبيقات الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة، ويتحج عن الحلول المطلوبة للتحديات وتكثيم الفرص وإيجاد البدائل، ونشر هذا التقرير على مواقع إعلامية معروفة ، وطرحه للنقاش العام وسقا لثات المعادلة الساعية لتقليل الفقر وتخفيض معدلات التضخم ، مقابل الأموال التي صرفت في الموازنة العامة.
يبقى من القول، ربما ما زال الكثير من المثقفين العراقيين، ناهيك عن الاكاديميين المتصدين للوظائف الحكومية القيادية، لا يجدون في هذه الأطروحة الحلول الايجابية لمفاسد المحاصصة، ويطرحون حلول مغايرة تتماشى مع مصلح حزبية معينة، لكن الحقيقة الايدة أن التراكم الفكري لفلسفة إدارة الدولة تحتاج الى مشغل يوضح نهاية النقف للتغيير المنهجي العقد الاجتماعي المنشود للمواطنة الصالحة والتعايش السلمي المطلوب .

□ صحفي وباحث سياسي



## لويس إقليمس

بغداد

في فترة ماضية كانت الأفضل في تاريخها، إضافة إلى الموارد الأخرى من ضرائب ورسوم المنافذ مخصر آخر من الفائدة التي تعود على المواطن بحيث يتم استرجاع اقيام هذه المشاريع من مقدار مدى الفائدة المكتسبة التي تدر على البلاد أو المدينة أو المنطقة التي تقام فيها، وهذا أمر طبيعي جداً.
من هنا لا ينبغي على الحكومات أن تسترسل في مسألة الاقتراض الخارجي لأية أسباب كانت إلا في ضوء الحكم على ضرورتها وموجباتها والأ لتجرف للدعوات التي ترد من هنا ومن هناك من دون دراسة موجبة ووجود حاجة قصوى للاقتراض بسبب ما يشكله مثل هذا الأسلوب في حالة المتادري به، من وواقف على سعة البلاد واقتصادها ومواردها التي يمكن أن تتعرض للنهب والضياع تحت هذا المسمى أو ذاك، أو تحت مسميات عديدة أخرى ولغايات كثيرة وبعيدة عن روح الحرص الوطني وصحة القرارات وسلامة الأجيال.

في العراق، بعد تعافيه من هجمة اعتى عدو للإنسانية كان لا بد من مراجعة موضوعية لحجم الديون المترتبة على أنظمتها السابقة وعلى حاضره بعد السقوط في 2003 قبل الإقدام على حلول الاقتراض الخارجي. فحجم الواردات النفطية التي دخلت البلاد بما يتجاوز الألف مليار دولار بسبب تعافي الأسعار

يكون الوطن في وضع المريض المتهالك بسبب الجهة التي تحكمه وتتحكم بمقرراته، على المواطن أن يخشى أيضاً تعرضه هو الآخر لانتكاسة صحية في أية لحظة، بمناسبة أو غير مناسبة.
فصحة المواطن من صحة الوطن وحكومته.
فاذا كان ولي الأمر مريضاً أو شاذاً أو لصاً أو مخادعاً أو منافقاً أو كذاباً وما إلى ذلك من سوء الصفات القائمة عند العديد ممن يحكمون البلاد منذ السقوط، فتلك طامة كبرى.
حينئذ، لا يرتجى من وراء مثل هذه الأشكال لاصحة ولا استقامة ولا محبة ولا تسامحا ولا سلماً اهلبيا ولا مدارس ولا مؤسسات علمية ومراكز اجتماعية ولا شوارع وشركات منتجة.
كان يمكن أن تشكل قارفا في نوع المشاريع الاستثمارية والتشغيلية والبناء ولا تنمية مستدامة ولا تطورا ولا تغييراً في العقلية والمهنية والبنية المؤجلة بسبب الروحية الختلفة لدى البعض ولا تقويماً في الرؤية الإنسانية المتوقعة بسبب تقاطع المصالح وغياب الضمير وانتشار العنف وأنواع المخدرات.

إن هيبة الدولة في الأساس هي جزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية ومن مواردها المالية وطريقة أداء فريقها الحكومي وكيفية تنفيذ برامج هذا الأخير (هذا إن وجدت) وقدراتها العسكرية وما إلى ذلك مما يعزز من كيانها السياسي ووضعها في مصافي الدول والأمم.
وإذا كانت عصابات الإرهاب قد نحرت، فإن الواقع يشير إلى نوع آخر من الإهاب المتمثل بالفساد الذي لا يقل عنفا وتدميرا وسيطرة عن داعش الإرهابي.
وهذا الكلام بحسب مصادر من داخل الأروقة الحكومية والنيابية وليس عن عندنا.
فالأمراض الداخلة، وما أكرها، ما تزال تخر جسد البلاد المتهالك وتستجد أصحاب الضمائر الوطنية الحية من أجل فك أغلال

البلاد من مثل هذه العصابات الفاسدة التي من ضمن ممارساتها المغلوطة تكبيل العراق بالقرات مالية ثقيلة تجاه دول ومنظمات مالية دولية وإقليمية ومحلية كي يبقى فريسة سائغة للطماعين ولا يقوى للنهوض من كبوته الاقتصادية والمالية التي في جزء منها يعود بسبب السياسات العنجهية للنظام السابق الذي قاد البلاد والعباد إلى تهلكة الحروب ومحرقة الموت لسنين طوال.
أما ما شهدته البلاد بعد الاحتلال في 2003 فقد كان بالناكيز جزءاً من النتائج المدمرة لتلك النظام المنهور، وهو نتيجة طبيعية حاصلة بسبب الإختلال في الموازين الوطنية وغياب الحرص الشخصي والمجتمعي وسبات الضمير الوطني والإنساني.
هنا، فإن سياسة الاقتراض المتبعة في الحكومات المتعاقبة منذ سنوات هي تماماً من بين مواقع الخطأ الأخرى في سياسة البلاد، وما أكرها.

وليس من بد أن يستفيق البرلمان وممثلو الشعب من سياستهم العميق كي يتخذوا الخطوات الضرورية لإيقاف مواصلة الحكومة سياسة الاقتراض القائمة، وهذا يتطلب جراحة ووقفة وطنية جادة من أجل وضع حدود قاطعة لثل هذا السلوك الاقتصادي المهلك لاقتصاد البلاد والمدخر لمستقبل البلاد ومصير الأجيال التي لم تولد بعد.
فهو سيكون بمثابة حصار آخر على البلد والشعب لحين سداد جميع الديون المستحقة.

بل ستبقى الأجيال القادمة مرهونة للأجنبي ومطلوبة الذمة للدول والمنظمات لعشرات السنين بسبب السياسات الفاشلة وغير الحكيمة، للحكومات المتعاقبة التي استخفت بقدر العراق واختمت سطوتها على موارده وسرقت ما استطاعت بمد يدها الطولى على قوت الشعب عيدا مشاريع وعقود وهمية وكوميسيونات مجزية ونهب

تعافي أسعار النفط والزيادة المحظوة في الإنتاج الوطني منه وسدحجة السوق من مشتقاته، وكذا في زيادة القدرات التصديرية لكل من النفط والغاز في السوق.
فهي كلها مؤشرات لتعافي اقتصاد الإنتاج المحلي منها لوضع سياسات صحية لاسار الاقتصاد الوطني جنباً إلى جنب مع مسار العملية السياسية المتعثرة التي تحتاج وقفة ثورية انقلابية ومراجعة وطنية شاملة يقودها الشعب نفسه وليس الأحزاب المنفخعة من السلطة، حتى تحقيق الغرض المنشود في وطن خال من أشكال الفساد قدر الإمكان، وطن يتمتع بسبعة عالمية جديدة في تمدنه وأسلوب حكمه واستقلالته ونشره المساواة والعدل وتوفير الفرص للعاطلين ولقمة العيش للجانحين وخدمات الأمنية والبلدية التي تليق بالأميين.
فالعراقيون الأضلاء والسيس الختلاء والمفسدون في الأرض من لصوص اليوم، ولم يكونوا أبداً خارج هذه المقاييس ومبعدة عن مثل هذه الحقوق العامة والمشروعة التي تليق بهم وبتاريخهم وبحضارتهم.

## إن هيبة الدولة في الأساس هي جزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية ومن مواردها المالية وطريقة أداء فريقها الحكومي وكيفية تنفيذ برامج هذا الأخير (هذا إن وُجدت) وقدراتها العسكرية وما إلى ذلك مما يعزز من كيانها السياسي ووضعها في مصافي الدول والأمم